الاستخدام الامثل للطاقة ضمانه لكفاءة تشغيل المحركات الكهربائية فى العمليات الصناعية

يمثل استهلاك الكهرباء في أنظمة المحركات الكهربائية ٧٠ ٪ من استهلاك الكهرباء في قطاع الصناعة العالمي وتستخدم المحركات الكهربائية في العديد من عمليات التصنيع مثل الكبس ونقل وتحريك المواد كما تستخدم في أنظمة التهوية والتبريد ومضخات المياه وضواغط الهواء. وتوضح الدراسات والتجربة العملية وجود فرص كبيرة لتطويرالاستخدام الأمثل للطاقة في مجال أنظمة المحركات الكهربائية سواءأ في البلدان المتقدمة أوالنامية.

وتقدر وكالة الطاقة الدولية (IEA) الوفر المتاح بأنظمة المحركات الكهربية بالقطاع الصناعيين(٢٠٪ – ٣٠٪) من كمية الكهرباء المستهلكة وهو الأمر الذي يمكنه خفض الطلب العالمي من الطاقة الكهربائية بنسبة ١٠٪. ولكن عند النظر للأمر بصورة واقعية، فإن وكالة الطاقة الدولية تقترح هدفا أكثر واقعية وقابل للتحقيق بالنسبة لخطة العمل الدولية، وهو تحسين الاستخدام الأمثل لأنظمة المحركات الكهربائية بنسبة من ١٠٪ الى١٥٪. ولكن الرغبة الملحة في الإنتاج المستمر تقلص فرص إعادة النظر في كيفية شراء وصيانة وإحلال المحركات الكهربائية. ونظرا لعدم توفر إدارة مختصة في نظم تشغيل المحركات الكهربائية على مستوى الشركات، فسيستمر العمل على أساس صيانة وإصلاح واستبدال قطع غيار المحركات الكهربائية بنفس الطرق المتبعة في الماضي دون التعمق في النظر في تكلفة المحركات الفعلية (شاملة التكاليف الأولية وتكاليف التشغيل).

إن وجود خطة لإدارة الصيانة وتغيير المحركات يمكنه أن يساعدفي تحقيق وفورات في الطاقة على المدى الطويل في المصانع، حيث يضمن استبدال المحركات في الوقت المناسب وصيانتها بشكل يضمن كفاءتها. كما أن متابعة اداء المحركات وخطط الإدارة الحديثة تتضمن جوانب الصيانة الوقائية والتنبؤية والتي تضمن عدم توقف المحرك أو حدوث اعطال به والتي من شأنها تعطيل دورة الانتاج .في بعض الحالات، قد يكون من الافضلاصلاح المحركٍ (إعادة لفه) عند حدوث اعطال به بدلا من شراء محرك جديد . عند إصلاح المحرك أو إعادة لفه، من المهم إتباع أفضل معايير إعادة لف المحركات من أجل تقليل الخسائر الناتجة عن انخفاض الكفاءة المحتمل. وقد تم تحديدتلك المعايير من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وما تشتمل عليه من أفضل ممارسات لف المحركات وذلك ضمن تنفيذ مشروع «رفع كفاءة الطاقة للمحركات الكهربائية في العمليات الصناعية» بالتعاون مع مركز تحديث الصناعة.

يعتمد اختيار محرك كهربائي ذو كفاءة مرتفعة على ظروف تشغيل المحرك وتكاليف دورة الحياة المرتبطة بالاستثمار. فبشكل عام، تكون المحركات الكهربائيةمرتفعة الكفاءة جذابة اقتصاديًا عند استبدال المحركات ذات عمر تشغيل سنوي يزيد عن ٤٠٠٠ ساعة.وفي كثير من الأحيان، قد يكون لاستبدال المحرك بنموذج ذو كفاءة أعلى مردودا ممتازامن الناحية المالية مقارنة بالمحركاتٍ منخفضة الكفاءة رخيصة الثمن. فوفقًا للبيانات الصادرة عن شركة كيمونكس مصرللاستشارات المتخصصة في كفاءة الموارد والأنشطة الصناعية، فإن استبدال محرك صناعي منخفض الكفاءة (من درجة كفاءة IE١)بمحرك اكثر كفاءة يمكن ان يوفر ما تم دفعه لشراء المحرك الجديد في فترة تصل لاقل من١٨ شهرًا.

يتبع مشروع رفع كفاءة الطاقة للمحركات الكهربائية في العمليات الصناعية منهجية اليونيدو التي تروج لاستخدام المحركات مرتفعةالكفاءة في القطاع الصناعي لذلك تم اعداد ونشرالعديد من المعلومات لرفع الوعي عن الفوائد التقنية والمالية والبيئية لتحسين كفاءة نظم المحركات الكهربائية في القطاع الصناعي وتطوير السوق المحلي للمحركات ذات الكفاءة المرتفعة في استخدام الطاقة، وذلك بهدف خفض الاستهلاك وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة في مصر وزيادة ربحية القطاع الصناعي بمصر. يمكن الإطلاع على المعلومات بالكامل على الموقع الرسمي لمشروع «رفع كفاءة الطاقة للمحركات الكهربائية في العمليات الصناعية»من خلال الرابط: https://www.imeep-eg.org

البنك الأهلي المصري يفتتح أحدث فروعه بمدينة الفرافرة

■ كتب - محمد الصديق

أعلن البنك الأهلي المصري عن افتتاح فرعه الجديد بمدينة الفرافرة بمحافظة الوادي الجديد وذلك ضمن خطته للانتشار والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية حيث تعتبر محافظة الوادي الجديد بواحتها الخمسة من أهم المقاصد السياحية في مصر، خاصة السياحة العلاجية التي تعد عاملا رئيسيا في مستقبل السياحة المصرية.

حضر الافتتاح اللواء دكتور محمد الزملوط محافظ الوادي الجديد وهشام عكاشه رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري وكريم سوس الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والفروع وحنان الشيخه رئيس مجموعة الموارد البشرية.

وأشاد اللواءدكتور محمد الزملوط بحرص البنك الأهلي المصري على التواجد بمدينة الفرافرة وتوفيره لكافة الخدمات المصرفية لأهالي ورواد المدينة والتيسير عليهم في الحصول على خدماتهم المصرفية دون عناء وهو ما يعكس إدراك البنك للأهمية الاستراتيجية لمدينة الفرافرة، بالإضافة الي أعمال الإنشاءات بمقر فرع البنك والتي تم تصميمها على أحدث طراز، مشيدا بالمستوى المتميز لمبنى البنك المزود بأعلى معايير الجودة في التأثيث الذي يليق بأكبر البنوك المصرية.

■

وصرح هشام عكاشه ان افتتاح الفرع الجديد يعد خطوة استراتيجية هامة تخدم خطط البنك الطموحة للتوسع والانتشار الجغرافي بمختلف محافظات الجمهورية، هو ما يعكس اهتمام البنك بالتواجد في المناطق غير المشمولة مصرفيا بالشكل الكافي، مشيرا الي ان التواجد في تلك المنطقة الحيوية يعمل علي توسيع قاعدة المستفيدين من المنظومة المصرفية والوصول بخدمات القطاع إلى مختلف فئات العملاء تفعيلا لمبدأ لشمول المالي الذي يعد أحد أهم استراتيجيات البنك والذي يوليه البنك المركزي أهمية قصوى، سعيا لضم فئات اكثر لمنظومة القطاع المصرفي.

وأضاف عكاشه ان تواجد فرع للبنك بمدينة الفرافرة يوفر الوقت وعناء السفر للأهالي خارج المدينة للحصول على خدماتهم المصرفية، وهو ما يعد استمرارا لدور البنك الأهلي المصري في تقديم خدماته لكافة عملائه في كافة انحاء الجمهورية، مؤكدا ان ذلك يأتي في اطار دعم خطط الدولة التنموية لجنوب مصر والمناطق الحدودية بشكل خاص، خاصة في ضوء ما شهدته محافظة الوادي الجديد بمختلف مدنها من تفعيل خطط للتنمية والتطوير الشامل في مختلف المجالات والقطاعات.

ومن جانبه أكد كريم سوس ان فرع الفرافرة يعد فرعا متكاملا، حيث سيقدم كافة الخدمات المصرفية المتطورة لأهالي المدينة والقرى المجاورة وخاصة الخدمات التي تتلاءم مع طبيعة النشاط الاقتصادي لأهالي الفرافرة، وذلك بهدف تسهيل المعاملات المالية والتجارية بها، بالإضافة توفير ماكينات صراف آلي ATM للتيسير على العملاء، كما حرص البنك على تقديم خدمات رقمية حديثة تتماشى مع التطور التكنولوجي ومع تطور احتياجات العملاء في ظل التحول الرقمي المتلاحق الذي يشهده القطاع المصرفي حاليا.

وأضاف سوس أنه روعي في تصميم الفرع ان يتماشى مع الهوية المؤسسية المتطورة والمميزة لكافة فروع البنك والتي تتيح أفضل تجربة للعميل داخل الفرع، مؤكدا على تزويد الفرع الجديد بأفضل الكوادر البشرية المدربة على أحدث أساليب العمل المصرفي بهدف تقديم الخدمات المالية والمصرفية بدقة وكفاءة متناهية والتي حرص البنك على ان تكون على دراية تامة لطبيعة الجمهور المستهدف بالفرع لتقديم الخدمات المناسبة لهم، إلى جانب حرص البنك على توفير بنية تكنولوجية متطورة تواكب أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المصرفية

بنك مصر يحصل على ترخيص لافتتاح مكتب تمثيل بالعاصمة الكينية « نيروبى»

■ كتبت - سارة العيسوى

حصل بنك مصر على الموافقة النهائية من البنك المركزي الكينى على ترخيص مكتب تمثيله في مدينة نيروبي عاصمة جمهورية كينيا، ويسعى البنك إلى تحويل مكتب التمثيل إلى فرع يزاول أعمال مصرفية خلال ثلاث سنوات من تاريخ الحصول على الرخصة.

يعتبر الحصول على رخصة مكتب تمثيل كينيا من ضمن الخطوات المتخذة في إطار تنفيذ استراتيجية البنك التي تهدف إلى تعزيز تواجده إقليميًا وعالميًا.

ومن الجدير بالذكر أن بنك مصر يتواجد في شكل فروع في كلًا من الإمارات العربية المتحدة وفرنسا، وفى شكل بنوك تابعة في كلا من لبنان وألمانيا، وكذلك له مكاتب تمثيل في مدينة كوانزو بجمهورية الصين الشعبية، موسكو بدولة روسيا الاتحادية، سيول بكوريا الجنوبية وميلانو بدولة إيطاليا بالإضافة إلى مكتبه سالف الذكر في نيروبي بدولة كينيا.

ويستهدف بنك مصر خلال الفترة القادمة التوسع في قارة إفريقيا وكذلك منطقة الشرق الأوسط من خلال تنفيذ مشروعات للتواجد بفروع خارجية في كل من المملكة العربية السعودية، جيبوتي والصومال، بهدف دعم التبادل التجاري والاستثمارات وتعميق العلاقات مع تلك الدول، كما تجدر الإشارة إلى أن يتوافر للبنك شبكة واسعة من البنوك المراسلة تغطى معظم بلدان العالم.

البنك الزراعي يوقع بروتوكول مع شركة الفيوم لصناعة السكر لتمويل مزراعي بنجر السكر

وقع البنك الزراعي المصري وشركة الفيوم لصناعة السكر بروتوكول تعاون لتمويل مزارعى بنجر السكر في محافظة الفيوم.

شهد توقيع البروتوكول الدكتور أحمد الانصاري محافظ الفيوم ،و علاء فاروق رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، بحضور د. محمد عماد نائب المحافظ ،و سامي عبد الصادق نائب رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري ،وعدد من قيادات البنك.

ووقع البروتوكول د. صلاح فتحي رئيس مجلس إدارة شركة الفيوم لصناعة السكر و هشام نجم الرئيس التنفيذي لمجموعة مخاطر ائتمان الشركات بالبنك .

ويمثل البروتوكول تعاونا ثلاثيا بين البنك والشركة ومزراعي البنجر في إطارسعي البنك للتوسع في الزراعة التعاقدية بما ينعكس على زيادة إنتاجية المحاصيل ورفع مستوى دخل صغار المزارعين .

يأتي ذلك في إطار جهود البنك الزراعي المصري لتحقيق التنمية الزراعية والريفية بكافة المحافظات وتوفير التمويل اللازم للانتاج الزراعي ودعم صغار المزارعين والمساهمة في دعم وتمويل الصناعات الغذائية الاستراتيجية لتعظيم مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي .

باسل الحينى العضو المنتدب لمجموعه مصر القابضة للتأمين :

المجموعه أكبر مستثمر مؤسسي في مصر بقيمة تتجاوز ٨٠ مليار جنيه

■ كتب - وليد الشرقاوى

اكد باسل الحيني العضو المنتدب التنفيذي لمجموعة مصر القابضة للتأمين، أن مشروع الموازنة التقديرية للمجموعة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ يستهدف تحقيق طفرة كبيرة في معدلات النمو والأرباح وزيادة الحصة السوقية للشركات بما يليق بأكبر وأعرق كيان مالي فى مصر، ويعزز دور المجموعة الريادي في مصر والمنطقة العربية وافريقيا من خلال الاستراتيجية الطموحة التي وضعت منذ أربعة سنوات لتطوير الشركات التابعة في كافة الأنشطة،

جاء ذلك خلال اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة مصر القابضة للتأمين وبحضور أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس إدارة الشركة لمناقشة الموازنة التقديرية .

واشار الحينى خلال استعراضه لمشروع الموازنه الى إستمرار طموح المجموعة لمواصلة ريادتها محليا وإقليميا على الرغم من تأثيرات الأزمة العالمية التي ضربت العالم بأسره وخلفت أوضاعاً اقتصادية صعبة، تعاملت المجموعة معها بفكر جديد مبتكر ومتطور مكنها من عبور الأزمة والحفاظ على قوتها الفنية والمالية.

وقال ان الموازنة عدة جوانب اولها مجال النشاط التأمينى ،حيث تستهدف المجموعة مواصلة التطوير والتحديث المستمر للخدمات التأمينية للشركات التابعة من خلال ابتكار واتباع طرق سريعة وتفاعلية مع العملاء، والجهاز التسويقي وقنوات الاتصال المتعددة والحديثة بما يتماشى مع متطلبات العصر. وتحقيق المزيد من الإنجازات في كافة المجالات بفضل تنفيذ أضخم خطة للتحول الرقمي والتطوير المؤسسي والتكنولوجي والتي أدت إلى تحقيق نتائج فعالة ومؤثرة في تطوير مستويات الأداء في جميع الأنشطة التأمينية والاستثمارية والعقارية بالإضافة إلى تطوير السياسات التسويقية وتطبيق قواعد الحوكمة والشفافية وزيادة عدد المنتجات، وتقديم أفضل خدمة للعملاء، مما ساعد على تعزيز اعتلاء المجموعة القمة في مجالها في السوق المصري وتعزيز مكانتها المتميزة محلياً وإقليميا.

وفى مجال الاستثمارات المالية نجحت المجموعة في أن تصبح من أهم الجهات الجاذبة للاستثمار في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني من خلال تنفيذها سياسات استثمارية تقوم على التنوع في الأنشطة الاستثمارية التي تقود النمو الاقتصادي في مصر، كما ساهمت المجموعة في استثمارات تعزز الاقتصاد الأخضر، منها حصة ٣٠٪ في تأسيس شركة إنشاء وإدارة محطات شحن للسيارات الكهربائية في مصر.

كما تسعى المجموعة للتعاون مع مستثمرين آخرين في مجالات عديدة من ضمنها التعليم والصحة والخدمات المالية لتكوين شراكات قوية وفعالة في هذه المجالات لتقديم أفضل خدمة للمواطن المصري. بالإضافة إلى المساهمة في مشروعات استثمارية متنوعة أخرى في مجالات مختلفة، بما يخدم رؤية الدولة المصرية لتشجيع الاستثمار وتعظيم عائد الدولة على استثماراتها بالمجموعة لتحقيق أكبر قيمة مضافة للدولة التي تعد مالك رأس المال وذلك من خلال انتهاج سياسة استثمارية تدار بأسلوب الإدارة النشطة لمحفظة الاستثمارات المالية بقيادة المجموعة مما أدى إلى ارتفاع كبير في قيمة المحفظة التي تربو على ٨٠ مليار جنيه متنوعة على أوجه الاستثمار المختلفة وكذلك ارتفاع عوائدها.

كما تسعى المجموعة أن تكون في طليعة برنامج الطروحات الخاص بالدولة المصرية من خلال طرح ٢٥٪ من شركة مصر لتأمينات الحياة